

بنك أبوظبي التجاري يعلن عن صافي أرباح بمبلغ 2,131 مليون درهم حتى 30 سبتمبر 2012، وأرباح تشغيلية بمبلغ 4,985 مليون درهم

أبوظبي في 1 نوفمبر 2012: أعلن بنك أبوظبي التجاري اليوم عن نتائجه المالية عن التسعة أشهر الماضية من عام 2012.

مقارنة النتائج المحققة حتى 30 سبتمبر 2012 بنتائج نفس الفترة من عام 2011

- بلغ صافي الأرباح 2,131 مليون درهم حتى 30 سبتمبر من عام 2012 مقارنة بمبلغ 2,531 مليون درهم بنفس الفترة من العام الماضي متضمنة مبلغ 1,314 مليون درهم كدخل لمرة واحدة من عوائد بيع حصة بنك أبوظبي التجاري في بنك أر أتش بيه كايبتال بيرهاد الماليزي. وقد سجل صافي أرباح البنك زيادة نسبتها 75% عن ما كان عليه في نفس الفترة من العام الماضي بمبلغ 1,217 مليون درهم.
- إرتفع إجمالي الدخل من العمليات بنسبة 12% ليصل إلى 4,985 مليون درهم.
- إرتفعت الأرباح التشغيلية قبل تجنب المخصصات بنسبة 17% لتصل إلى 3,426 مليون درهم.
- تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 31.2% مقارنة مع 32.8%.
- تراجع صافي المخصصات بنسبة 29% ليصل إلى 1,308 مليون درهم.
- بلغت نسبة كفاية رأس المال 22.53% وبلغت نسبة الشق الأول 16.22% مقارنة مع نسبة 22.51% ونسبة 15.90% على التوالي كما بتاريخ 31 ديسمبر 2011 مما يعكس استقرار رأس المال وجودة الأصول.
- تحسنت نسبة القروض* إلى الودائع لتصل إلى 113.57% بعد أن كانت 114.27% كما بتاريخ 31 ديسمبر 2011.

* تم إعادة تصنيف الودائع من العملاء في يونيو 2012 لتظهر الأوراق المالية بعملة اليورو بشكل مستقل.

وقال علاء عريقات، الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة بنك أبوظبي التجاري: " حقق البنك نتائج مالية جيدة وسجل مستويات أداء مميزة خلال الفترة المنصرمة من عام 2012 فعلى الرغم من الصعوبات التي تواجهها بيئة الأعمال المصرفية بما تنطوي عليه من الكثير من التحديات، عكست النتائج تحسناً مستمراً وقوة في أعمالنا المصرفية الرئيسية، حيث إرتفع الدخل من العمليات بنسبة 12% وإرتفعت الأرباح التشغيلية قبل تجنب المخصصات بنسبة 17% حتى 30 سبتمبر 2012 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وباستثناء الدخل لمرة واحدة في العام الماضي، إرتفع صافي الأرباح بنسبة 75% خلال التسعة أشهر الماضية. ومع استمرار تحسن مستويات الرسولة والسيولة، نمضي قدماً في ترسيخ مكانة بنك أبوظبي التجاري وذلك بالتركيز على بناء ميزانية عمومية أكثر صلابة واستدامة مما يحقق الهدف الرئيسي لإستراتيجيتنا على الأمد المتوسط. كما نحافظ على نهجنا المتحفظ فيما يتعلق بالمخصصات حيث قمنا باقتطاع مخصص على القروض المتعثرة بلغ 1,425 مليون درهم عن فترة التسعة أشهر. وبتاريخ 30 سبتمبر 2012 بلغت المخصصات العامة لمحفظة القروض 2,214 مليون درهم بنسبة 1.68% من الأصول موزونة المخاطر بما يتخطى متطلبات مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي القاضي بالوصول إلى مخصصات بنسبة 1.50% من تلك الأصول بحلول عام 2014. ونحن سنواصل متابعة جهودنا لبناء الدعائم الإستراتيجية لتحقيق النمو والنجاح على الأمد الطويل.

وقال ديباك كولار، كبير المسؤولين الماليين في بنك أبوظبي التجاري: " استطعنا ان نواصل التركيز على تحسين مستويات الكفاءة التشغيلية خلال التسعة أشهر الماضية حيث تحسنت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى 31.2% مقارنة مع 32.8% خلال نفس الفترة من العام الماضي. كما بلغ تحسن تكلفة الأموال 41 نقطة أساس مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي كنتيجة للأداء الجيد في تأمين مصادر التمويل. كما حافظنا على نهجنا المنضبط في إدارة المخاطر وتعزيز بنود الميزانية العمومية.

للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، يرجى الاتصال مع :

بنك أبوظبي التجاري:
إدارة العلاقات الخارجية
د.مجدى عبد المهدي
بريد الكتروني: maidi.a@adcb.com

بنك أبوظبي التجاري:
علاقات المستثمرين
د.نيس كاوكي
بريد الكتروني: adcb_investor_relations@adcb.com

إخلاء من المسؤولية :

تم إعداد هذا المستند بواسطة بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع. ("البنك") للعلم فقط. إن المعلومات والبيانات والآراء الواردة في هذا المستند لا تشكل عرضاً عاماً بموجب أي تشريعات مطبقة أو عرض لبيع أو محاولة للحصول على عرض لشراء أي أوراق أو سندات مالية. ولا تشكل أي نصيحة أو توصية بخصوص تلك الأوراق أو السندات المالية الأخرى. ولا يجوز إعادة إنتاج أو توزيع أو إرسال هذا المستند دون موافقة من البنك، وهو غير مخصص للتوزيع في أي بلد قد يكون توزيعه فيها مخالفاً لأي قوانين محلية.

لقد تم إعداد المواد الواردة في هذا المستند لتقديم معلومات مرجعية عامة عن بنك أبوظبي التجاري وأنشطته ولا يدعي البنك بأنها معلومات كاملة. وقد تتضمن معلومات مستقاة من مصادر متاحة للجمهور لم يتم التحقق من صحتها بصفة مستقلة. ولا يقدم البنك أي تعهدات أو ضمانات في ما يتعلق بدقة أو إكمال أو إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات. ولا يجوز الاعتماد على هذا المستند على أنه نصيحة موجهة إلى المستثمرين أو المستثمرين المحتملين الذين يتعين عليهم الحصول على مشورة مهنية متخصصة مستقلة على أساس الأهداف الاستثمارية والمواقف المالية أو الاحتياجات المعينة لكل منهم.

قد يحتوي هذا المستند على بعض الإفادات المعينة القائمة على أساس توقعات مستقبلية بخصوص بعض الخطط المعينة الخاصة بالبنك وأهدافه الحالية وتوقعاته المتعلقة بالأداء المستقبلي والأوضاع المالية والنتائج المستقبلية. وتتعلق هذه الإفادات بنظرة بنك أبوظبي التجاري الحالية بخصوص الأحداث المستقبلية وهي عرضة للتغيير وبعض المخاطر المعينة والافتراضات التي تكون، في كثير من الأحيان، خارجة عن إرادة وسيطرة البنك. وقد تم التوصل إليها بناءً على توقعات البنك بخصوص التطورات المستقبلية وآثارها المحتملة على البنك.

وتتطوي هذه الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية، بطبيعتها على بعض المخاطر بسبب تعلقها بوقائع وظروف مستقبلية خارجة عن إرادة وسيطرة البنك بما في ذلك، من بين أشياء أخرى، الأوضاع الاقتصادية المحلية والعالمية والمخاطر المرتبطة بالأسواق مثل التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات والسياسات الموضوعية من قبل السلطات التنظيمية والجهات الحكومية والإجراءات المتخذة بواسطة تلك السلطات والجهات والآثار الناشئة عن المنافسة وتلك الناشئة عن التوقيتات وبعض المعلومات غير المؤكدة بخصوص الإستحواذات أو الاندماجات المستقبلية في مجالات الصناعات ذات الصلة.

ونتيجة لذلك، يمكن أن يختلف كل من الموقف المالي للبنك وأدائه ونتائجه الفعلية بشكل جوهري عن الخطط والأهداف والتوقعات المذكورة في الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية. ويتعين على الأشخاص الذين يطلعون على هذا

المستند عدم الإعتماد على الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية إذ أن هذه الإفادات تعكس فقط الحقائق والبيانات كما هي بتاريخ الإدلاء بتلك الإفادات ولا يتعهد بنك أبوظبي التجاري بتحديث الإفادات القائمة على أساس التوقعات المستقبلية الواردة في هذا المستند أو أي إفادات مماثلة أخرى قد يدلي بها.